

مناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع البناء



المجتمعية المستضعفة جنسياً. ويتفاقم هذا الخطر في الأماكن التي لا يمكن فيها للنساء قانونياً أن يحزنّ على سندات ملكية للأرض، وهذا ما يسهّل طردهنّ من أراضيهم، والأمر ينطبق بشكل خاص على الأسر التي تعيلها امرأة.

ما هي منافع مناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي؟

يمكن أن تكون لمناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مرحلة البناء المنافع التالية:

- تحسين الرخاء الجسدي والعاطفي للعاملات وتعزيز الصحة والسلامة المهنيّتين. ففي الفلبين مثلاً، يعتبر أصحاب العمل التحرش الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من بين قضايا الصحة والسلامة المهنيّتين وهما مُدرجان ضمن التدريب على الصحة والسلامة المهنيّتين من قبل الإتحاد الوطني لعاملات البناء والتشييد.
- تفادي الإضرار بالسمعة والمخاطر المالية والمسؤوليات القانونية المترتبة على الشركات والمستثمرين والمُتعاقدين في مجال البناء. ففي العام 2015، مثلاً، ألغى البنك الدولي تمويل مشروع تنمية قطاع النقل في أوغندا بعد إدعاءات خطيرة تتعلق بسوء السلوك الجنسي والإساءة الجنسية من قبل المُتعاقدين.
- بناء علاقات والحصول على رخصة إجتماعية للعمل في المجتمعات المحلية. ويمكن أن ينتج هذا عن الحوار المنتظم لفهم وتتبع مخاطر التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تترافق مع المشروع بالإضافة إلى استخدام الفعّال للتدابير لمنع الـ GBVH والاستجابة له.
- توسيع نطاق العمّال المُحتملين الذين يمكن للشركات أن تستعين بهم، بمنّ فيهم النساء العاملات من المجتمعات المجاورة بسبب انخفاض المخاطر المتصورة للتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

لماذا تُعدّ مناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي مهمة لقطاع البناء؟

يمكن أن يشكّل البناء، وخاصّةً بناء مشاريع البنى التحتية الكبيرة، بيئة عالية الخطورة بالنسبة إلى الـ GBVH تؤثر على أفراد المجتمع والعاملين ومُستخدمي الخدمات.

ويمكن أن تشتدّ مخاطر الـ GBVH داخل المجتمعات المحلية عندما تشهد هذه على توافد واسع النطاق للعاملات الذكور من خارج المنطقة. فغالباً ما يأتي هؤلاء العمّال من دون أسرهم وهم يتقاضون دخلاً كبيراً نسبةً إلى المجتمع المحلي يمكن التصرّف به، وقد يشكّلون خطراً لناحية التحرش الجنسي والعنف والعلاقات الإستغلالية المتبادلة. وتكون هذه المخاطر أكبر عندما يدخل العمّال في تواصل وثيق مع المجتمع المحلي، مثلاً، على الطرق المؤدية إلى العمل أو عند العيش معاً في المناطق النائية.

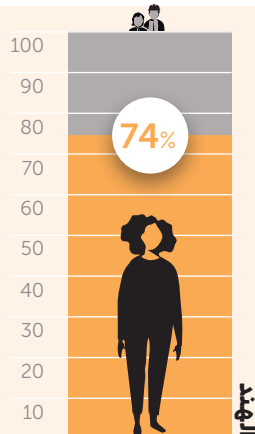
وخلال مرحلة البناء، يكون العمّال هم أيضاً عرضة لأشكال مختلفة من التحرش والإستغلال وسوء المعاملة، وتتفاقم هذه الأشكال بسبب بيئة العمل التي يسود فيها الرجال تقليدياً. فكشف بحث أجري مع عاملات بناء في سيلهيت في بنغلادش، على سبيل المثال، أنّ التحرش والإستغلال الجنسي كانا ظاهريّين شائعتيّن في الحياة داخل أماكن العمل. وغالباً ما ارتكب الزملاء في العمل أو المُشرفون على البناء التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي وكان السبب يعود إلى حدّ كبير إلى الصور النمطية الجندرية بشأن التوفّر الجنسي لعاملات البناء.

كما أنّ حيازة الأرض التي تحدث أثناء مرحلة البناء تزيد أيضاً من مخاطر التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي. فيمكن للأفراد الذين يتخذون قرارات بشأن إعادة التوطين والتعويض أن يغتنموا هذه السلطة لاستغلال الأسر

الهند - كشفت أبحاث أجريت في بهيلاي في الهند أنّ واحدة من أصل ثلاثة عمّال بناء كانت امرأة وهي تعرّضت بانتظام للتحرش والإستغلال الجنسي على يد المُشرفين والمُتعاقدين وأصحاب المواقع. وكانت النساء اللواتي يعلننّ أسرهنّ ولهّنّ أطفال معرّضات بشكل خاص لخطر الإستغلال الجنسي والاقتصادي. ففي الهند، يمكن أن تُضخّم الصور النمطية التي تُظهر النساء العاملات في هذا القطاع على أنّهنّ "متوفّرات جنسياً" و"غير طاهرات" بفعل التمييز الطبقي والطائفي. ونتيجة لذلك، غالباً ما تواجه العاملات التحرش الجنسي والتلميحات الجنسية، ما قد يثير بدوره الغيرة والعنف لدى شركائهنّ الذكور الذين يمكنهم في البيت.

في الهند، 74% من العاملات في مجال البناء أبلغنّ عن تعرضهنّ للتحرش الجنسي في مكان العمل.

المصدر: راي وساركار (2012).





ما هي عوامل الخطر؟

- المساحات سيئة التصميم أو التي تفتقد إلى الصيانة في مواقع المشروع وفي أماكن إقامة العمّال. مثلاً، الإنارة السيئة داخل الأراضي التي تقوم عليها المساكن وحولها وعلى الطرقات المؤدية إليها.
- العمّال غير النظاميين، والتي تعني عدم نظاميتهم أنّهم قد يكونون إمّا أكثر عرضة للتحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي بسبب عدم وجود عقود أو أنّ الجناة المحتملين قد يفعلون فعلتهم دون أن ينكشفوا بسبب قلة التدقيق بخلفياتهم.
- الفرص المتاحة أمام النساء لكسب الدخل من خلال التوظيف المباشر في البناء أو العمليات أو من خلال التوظيف غير المباشر (مثلاً، للطبخ أو للتجارة)، ما قد يزيد أيضاً من التوترات الأسرية ويخلق رد فعل مجتمعيّاً عنيفاً ضدّ النساء في المناطق التي يُنظر فيها إلى المرأة على أنّها لا ينبغي لها أن تعمل خارج بيتها.
- تختلف مخاطر الـ GBVH أيضاً اعتماداً على العوامل على مستوى الدولة أو العوامل المحلية مثل كيفية معاملة النساء في المجتمع، والأطر القانونية والتنظيمية، والثقة بالسلطات المحلية في تحقيقها في التقارير (أنظر المذكرة المرفقة حول الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص لمزيد من الإرشادات حول عوامل الخطر).

- تتضمن عوامل الخطر التي تزيد من احتمال التعرّض للتحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في قطاع البناء ما يلي:
- التوافد الواسع النطاق للعمّال الذكور العائرين إلى المجتمعات المضيفة الصغيرة والتي غالباً ما تكون ريفية وذات قدرة محدودة على استيعاب الزيادة المفاجئة في العمّال.
- المواقع النائية التي لا يتمتّع فيها الناس إلا بوصول محدود إلى الموارد للتبليغ عن التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي وتلقّي الدعم.
- وجود موظفي أمن يمكن أن يوقّروا الحماية، بل يمكن أيضاً أن يستغلّوا مكانتهم والسلطة الممنوحة لهم في مناصبهم لارتكاب التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي.
- قيام العمّال الذكور بنقل البضائع (مثلاً، سائقي الشاحنات) والذين قد يرتكبون التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في طريقهم إلى وجهتهم أو عند مواقف الشاحنات المرتبطة بالمشروع، حتى وإن لم يكونوا في موقع المشروع.
- قيام العمّال الذكور بنقل البضائع (مثلاً، سائقي الشاحنات) والذين قد يرتكبون التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في طريقهم إلى وجهتهم أو عند مواقف الشاحنات المرتبطة بالمشروع، حتى وإن لم يكونوا في موقع المشروع.

ماذا يمكن أن يفعل المستثمرون والشركات؟

دراسات لحالات فردية	أمثلة عن مداخل	
• بوليفيا: استخدم مشروع الممرّ البرّي في سانتا كروز في بوليفيا والمُموّل من البنك الدولي نهجاً شمولياً لمنع أي ممارسات تحرش وعنف قائمين على النوع الاجتماعي والاستجابة لها وخاصة إذا ما تعلّقت بتوافد العمّال بما يقارب الـ 2000 عامل (أجنبي وبوليفي) إلى المنطقة. فقد أجرى المتعاقد تدريباً منتظماً على قواعد السلوك للعمّال ووضع آلية شكاوى تضمّنت بنداً خاصاً بالتحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي. كما تمّ تخصيص النساء المحليات غير المتزوجات ببرامج تمكين إقتصادي كبدل إقتصادي عن الدعارة. وتعاون المشروع أيضاً مع مستشار مستقلّ لرسم خارطة بقدرة مُزوّدي الخدمات المحليين على الاستجابة لحالات إساءة معاملة الأطفال والتحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي.	• تعيين جهات تنسيق رئيسية من كلّ من العملاء والمُتعاقدين وإيكالهما مسؤولية ضمان تنفيذ الالتزامات والسياسات الموضوعة لمنع التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي. • توسيع نطاق تمثيل المرأة، بما في ذلك على المستويات العليا وعلى مستويات صنع القرار في شركات الهندسة والمشتريات والبناء. • وضع أنظمة مراقبة على أعلى المستويات للتبليغ المنتظم حول التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي.	القيادة وثقافة الشركة
• عالمياً: كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الضمانات في وجه التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك خلال مرحلة البناء، صمّمت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة DFID أدلة حماية لمساعدة مُستشاري الإدارة المذكورة ومدراء البرامج على تحديد وتخفيف مخاطر الاستغلال والإساءة والتحرش جنسياً. تحدّد الأداة كيف يمكن استخدام قواعد السلوك والسياسات لمنع مخاطر التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في المراحل الرئيسية من المشروع، لا سيما عند العمل من خلال الأطراف الثالثة المؤدّة وشركاء التسليم. وتسلّط الأداة الضوء أيضاً على كيفية دمج التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في الإجراءات الحالية لإنجاح المزيد من الوقاية والاستجابة الفعّالتين للتحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي.	• إدراج شروط حول التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في قواعد السلوك والسياسات والبروتوكولات لأجل المُتعاقدين، بما في ذلك التدريب على السياسات والإجراءات بمجرّد وضعها. • ضمان أن تكون قواعد السلوك مكشوفة للعموم باللغات المحلية ومتاحة على نطاق واسع لكلّ العمّال ومجموعات الناس في مناطق المشروع. • دمج تقييمات مخاطر التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في الإجراءات الرئيسية، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي ESIAs وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية ESMPs. • ضمان أن تأخذ خطط العمل المتعلقة بإعادة التوطين في الاعتبار ديناميات الجندر، بما في ذلك مخاطر التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع.	السياسات والإجراءات



دراسات لحالات فردية	أمثلة عن مداخل	
• الموزمبيق: حدّد مشروع تطوير الطرق الفرعية المتكامل في الموزمبيق المُمَوَّل من قِبَل البنك الدولي الإستغلال والإعتداء الجنسيّين على أنهما خطر كبير أثناء إعداد المشروع. كنتيجة لذلك، وضع المشروع نظام شكاوى يتمحور حول الناجين ويتضمّن العديد من المداخل لرفع الإدّعاءات والنظر فيها، بما في ذلك آلية شكاوى خاصة بالمشروع، ورقماً مجانياً، ونظام تبليغ على شبكة الإنترنت. وتعمل منظمة غير حكومية تُدعى Jhpiego كطرف ثالث لمراقبة تدابير التخفيف ودعم الناجين من خلال عملية التبليغ. وتتمّ إجراءات معالجة الشكاوى بالتنسيق الوثيق مع منظمات المجتمع المحلي.	• تضمين خيارات للتبليغ بدون الكشف عن الهوية إذا فضّل الشخص ذلك. • تطوير أنظمة سرية للتبليغ عن الشكاوى والإحالة والدعم يستفيد منها العمّال. • وضع آليات للشكاوى آمنة وسريّة ويسهل الوصول إليها بالنسبة إلى المجتمعات المحلية. • النظر في الإستعانة بخبراء لرسم خارطة بالخدمات الرسمية (الرعاية الصحية، المشورة) والموارد غير الرسمية (بما في ذلك من خلال المنظمات النسائية) لتقديم الدعم لأولئك الذين تعرّضوا للتحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي.	 آليات الشكاوى وإجراءات التحقيق
• كازاخستان: كجزء من دعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD لطريق ألماتي الدائري الكبير BAKAD، يقدّم البنك المساعدة الفنية للمساهمة في تحسين تكافؤ الفرص وضمان تطوير الطرق مع مراعاة الإعتبارات الجندرية. وسوف يبحث المشروع في سبل لتشجيع توظيف الإناث في BAKAD. وهو يتضمّن أيضاً التركيز على منع التحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإستجابة لهما حمايةً للعاملات في مجال البناء وشقّ الطرق، وفي المجتمعات المحلية المتأثّرة بفعل المشروع.	• تقييم وتعديل سياسات الموارد البشرية وموادها والتدريب لتشجيع المتقدّمين من الذكور والإناث والعمل على استبقاء النساء في الوظائف وترقيتهنّ. • ضمان أن يحظى كلّ العمّال بعقود وأن يتمّ التحقق من خلفيتهم، بما في ذلك من المراجع التي يعطونها حول آخر أصحاب عمل عملوا معهم. • استخدام إجراءات توظيف صارمة لاختيار وتدريب وإدارة ومراقبة شركات الأمن وموظّفيها.	 التوظيف وتقييم الأداء
• النيبال: حدّد تقييم اجتماعي كجزء من مشروع قطاع ربط الطرق في النيبال التابع لبنك التنمية الآسيوي ADB الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين الـ 11 والـ 20 سنة على أنهنّ عرضة لخطر الإتجار بهنّ لأغراض الإستغلال الجنسي، والصبيان الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 6 والـ 12 سنة على أنهم عرضة لخطر الإتجار بهم من أجل العمل. وقد قدّم هذا المشروع نشاطات لنشر التوعية بشأن هذه المواضيع بين العاملين على بناء الطرق، ومُشغلي وسائل النقل، والنساء العاملات في مجال الدعارة، والعمّال المهاجرين، والسكّان الذين يعيشون على طول الممرّات البريّة.	• إعطاء تدريب إلزامي دوري حول التحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي لكلّ العمّال، بمنّ فيهم المتعاقدون والمتعاقدات من الباطن والموردين الأساسيين، فضلاً عن المستشارين والعملاء المعنّيين. • النظر في الإستعانة بخبراء (مثلاً: من منظمات حقوق المرأة المحلية أو من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي) لتنظيم حملات توعية في سبيل تزويد المجتمعات المحلية بالمعلومات، مثلاً حول السلوك غير المقبول وكيفية التبليغ عن حادثٍ ما يتعلّق بالتحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي.	 التدريب ونشر الوعي
• النيبال: يعمل برنامج صيانة الطرق المُمَوَّل من المملكة المتحدة على تسريع الإستثمار وإنشاء البنية التحتية في النيبال AIN مع شركاء صناعيين، بمنّ فيهم جمعية المتعاقدات في النيبال، لمعالجة مسائل الجندر والتحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العقود. وقد أدّى ذلك إلى اعتماد ناجح لبند فرعي يُلزم المتعاقدات بأن يتّخذوا تدابير وقائية لمناهضة التحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تعيين خبير خارجي إذا لزم الأمر.	• تضمين تقييم الجندر والمخاطر على السلامة في عملية إستدراج العروض المُوجّهة إلى المتعاقدات. • التدقيق بجهود المتعاقدات السابقة لمناهضة التحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الوقاية والإستجابة. • الحرص على أن تتضمّن العقود بنوداً حول التحرّش والعنف القائم على النوع الاجتماعي (مثلاً: يوقع كلّ العاملين والموظّفين على قواعد سلوك).	 العمل مع المتعاقدات والموردين



دراسات لحالات فردية	أمثلة عن مداخل	التصميم المادي
كمبوديا: يهدف مشروع حقوق العمل للعاملات في مجال البناء المُموَّل من الإتحاد الأوروبي إلى معالجة التحديات التي تواجه النساء العاملات في مجال البناء. فتشكّل النساء ما يصل إلى ٤٠٪ من عمال البناء في بنوم بنه، ويواجه العديد منهنّ تهديدات أمنية من عمال البناء الذكور وفي المجتمعات المحلية. وقد حسّن المشروع جوانب مختلفة من التصميم المادي من أجل ضمان سلامة النساء، بما في ذلك، توفير الإنارة المناسبة على الطرق المؤدية إلى المراحيض، وإنشاء مراحيض منفصلة للرجال والنساء، وإقامة غرف معيشة منفصلة. كما شكّل المشروع مجموعات عمل فنية تُعنى بحقوق العمال وقد ضمنتها بناء قدرات النساء لمتبؤأن مراكز قيادية كمنظيرات وقدرات مالكي مواقع البناء والمدراء.	- إجراء عمليات تدقيق حول السلامة لتحديد البيئات التي تأثرت بفعل المشروع والتي قد تزيد من مخاطر التعرّض للتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي. مثلاً، إذا تمّ إنشاء طريق سريع جديد، يجب النظر في ما إذا كانت قد اتّخذت تدابير مناسبة لإدارة محاور التفاعل مع المجتمعات المحلية مثل مواقف الشاحنات. - توفير مساحات عيش آمنة وسليمة ومنفصلة لعمال البناء من الذكور والإناث. - توفير الإنارة حول مواقع المشروع، بما في ذلك حول المراحيض وعلى الطرق المؤدية إليها. - تركيب مراحيض منفصلة وقابلة للإقفال لعمال البناء.	 التصميم المادي

مصادر لمناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال البناء

مذكّرة الممارسات الجيدة التي تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي في تمويل مشاريع الإستثمار التي تشمل الأعمال المدنية الكبرى، البنك الدولي، 2018. تساعد مذكّرة الممارسات الجيدة هذه في تحديد وإدارة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في عقود الأعمال المدنية الرئيسية، بما في ذلك أثناء أعمال البناء.

مذكّرة الممارسات الجيدة: إدارة الأداء البيئي والاجتماعي للمتعاقدين في مجال إدارة المتعاقدين، مؤسسة التمويل الدولية، 2020. تهدف هذه المذكرة إلى مساعدة العملاء على إدارة الأداء البيئي والاجتماعي للمتعاقدين والمتعاقدين من الباطن والجهات الخارجية الأخرى الذين يعملون ضمن المشروع والذين يتعاملون معهم.

العنف ضد النساء والفتيات: ورقة إحاطة حول البنية التحتية والمدن، البنية التحتية والمدن من أجل التنمية الاقتصادية 2017، ICED. توفر ورقة الإحاطة إطاراً وإرشادات عملية وأمنية عن كيفية دمج الاعتبارات حول العنف ضد النساء والفتيات في برمجة المناطق الحضرية وبرمجة البنية التحتية. وتتضمن الورقة قسمًا عن البناء.

بناء عالم أكثر أماناً: مجموعة أدوات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في مشاريع الطاقة والبنية التحتية التابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية 2015، USAID. تساعد مجموعة أدوات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الفرق الفنية وفرق البرمجة على مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي كجزء من مشاريع الطاقة والبنية التحتية، بما في ذلك أثناء البناء.

لمعرفة المزيد، يُرجى الإطلاع على مناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي: الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص.

إخلاء المسؤولية. لا تتوافق المادة بأي تمثيل أو ضمانات أو تعهد، صراحةً أو ضمناً، فيما يتعلق بأي معلومات واردة هنا أو فيما يتعلق بتمام أو دقة أو حادثة المحتوى الوارد هنا. فلا تتحمل شركة Social Development Direct والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة CDC، ومؤسسة التمويل الدولية IFC أي مسؤولية أو إلزام فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام أو الإعتماد على أي معلومات أو طرق أو عمليات أو إستنتاجات أو أحكام واردة هنا، وهي تُخلي نفسها صراحةً من أي مسؤولية أو إلزام عن أي خسارة أو تكلفة أو أضرار أخرى تنشأ عن أو تتعلق باستخدام هذا المنشور أو الإعتماد عليه. ومن خلال إتاحة هذا المنشور، لا تقترح شركة Social Development Direct والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة CDC، ومؤسسة التمويل الدولية IFC أو تقدّم خدمات قانونية أو خدمات مهنية أخرى لأي شخص أو كيان أو نيابة عنه، كما أنها لا توافق على أداء أي واجب مستحق لأي شخص أو كيان تجاه شخص أو كيان آخر. يجب طلب المشورة المهنية من الأشخاص المؤهلين وذوي الخبرة قبل التصرف (أو الإمتناع عن التصرف) وفقاً للإرشادات الواردة هنا.

للنشر: تُبشّع كلٌّ من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة CDC، ومؤسسة التمويل الدولية IFC على نشر أعمالهم، ويجوز للقرّاء إعادة إنتاج وتوزيع هذه المواد للأغراض التعليمية غير التجارية، شرط أن تُنسب المواد إلى أصحابها الأصليين وأن يتم تضمينها إخلاء المسؤولية هذا.

© البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 2020. جميع الحقوق محفوظة. | © CDC 2020. جميع الحقوق محفوظة. | © مؤسسة التمويل الدولية 2020. جميع الحقوق محفوظة.

بدعم من:

من إعداد: